**حق اللاجئين والمهجرين في الاستفادة من الخدمات العامة**

يعد موضوع الهجرة اليوم واحدة من أهم القضايا التي تؤثر على جميع البلدان. الهجرة؛ لم تؤثر على البلدان التي تتلقى الهجرة فحسب، ولكن تنعكس أيضًا على جميع المناطق الجغرافية التي تشعر فيها بالعولمة. فإنه يهم الجميع تقريبا وكل هيكل. وذلك مع آثاره متعددة الأوجه.

تاريخ العالم هو تاريخ الهجرة من جهة. شهد النصف الثاني من القرن العشرين على وجه الخصوص تحركات جماعية للسكان، حيث ازداد عدد السكان المهاجرين بسرعة في منتصف القرن الماضي.

وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، فإنه من المتوقع أن يصل عدد المهاجرين في العالم إلى 405 مليون بحلول عام 2050 إذا استمرت هذه الزيادة مثل الأعوام العشرين الماضية.

حسب إحصاءات الأمم المتحدة عام 2018، هناك 71 مليون إنسان مهجر، منهم 26 مليون إنسان لاجئ، و41 مليون إنسان مهجر داخل وطنه، و3.5 مليون إنسان يعيش في حالة طلب اللجوء.

تجلب الهجرة أيضا العديد من المآسي. وفقا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعنوان "الرحلات المضطرة"؛ مات او فقد 2275 شخصًا في 2018 أثناء محاولتهم عبور البحر المتوسط، ذلك بمعدل 6 أشخاص في اليوم.

تركيا من الدول الأكثر تأثراً من تدفق الهجرة منذ الحرب العالمية الثانية.

يقع الموقع الجغرافي لتركيا تقريبا على خط الهجرة. كان هذا هو الحال أيضاً قبل الحرب في سوريا.

كما تعلمون، فإنّ الأزمة التي بدأت في سوريا في شهر مارس 2011 تسببت في كارثة إنسانية كبيرة. فقد مئات الآلاف من الأشخاص وأضطر الملايين لترك منازلهم. قامت تركيا بمسؤوليتها بوفاء تجاه هذه المسألة، وطبقت "سياسة الباب المفتوح". واستضافت أكثر من 3.5 مليون سوري، وفي هذه الحالة أصبحت أكبر دولة مستضيفة للاجئين في العالم. خلال هذه الفترة حاولت تركيا ولا تزال تتخذ العديد من الترتيبات المتعلقة بالوضع القانوني للمهاجرين، بدءاً من اللوائح التشريعية وصولاً إلى الخدمات العامة. تعد إدارة اللاجئين الذين تم إلحاقهم في نظام الحماية المؤقتة ودمجهم في بلدنا مسؤولية كبيرة. هذه العملية التي يجب أن يتم التخطيط لها على المدى الطويل وبشكل تفصيلي، تعني أيضًا عبء مالي كبير. وتحاول تركيا بإدارة موجة الهجرة القادمة من سوريا بمواردها الخاصة دون أي توقع دولي.

أما فيما يتعلق بالمعلومات حول حقوق اللاجئين في تركيا للاستفادة من الخدمات العامة، قبل التطرق لصلب الموضوع أود ان أشارككم بعض البيانات الرقمية حول الهجرة في بلادنا.

من أجل تنسيق إدارة الهجرة في تركيا تأسست الإدارة العامة للهجرة في أبريل 2013 تحت إشراف وزارة الداخلية.

تستضيف تركيا اليوم 4 ملايين لاجئ من أفغانستان والعراق وإيران والصومال ودول أخرى، بما في ذلك 3.5 مليون لاجئ سوري.

اعتبارًا من 19 سبتمبر 2019، بلغ عدد السوريين المقيمين في مراكز الإقامة المؤقتة 63 ألف 187. وفقًا لذلك يعيش 2٪ فقط من السوريين في المخيمات.

وتبلغ نسبة اللاجئين المسجلين تحت الحماية المؤقتة مقارنة بسكان الأتراك 5٪ في جميع أنحاء البلاد.

عند الحديث عن حق اللاجئين والمهجرين قسراً من الإستفادة من الخدمات العمومية يمكن تلخيص هذه الحقوق التي وردت أيضاً في القوانين واللوائح الدولية بالشكل التالي

* حق العبوروالإقامة وعدم إعادتهم قسراً إلى بلدانهم
* حق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والقانونية
* حق العمل والحصول على المساعدات الاجتماعية
* حق التنقل وحرية العقيدة

منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 اعتمدت تركيا سياسة الباب المفتوح ومنعت عودتهم بشكل قسري إلى بلدانهم وأقامت المخيمات لهم وتكفلت بتغطية الاحتياجات الإنسانية للاجئين المقيمين في المخيمات، كما التزمت باستقبالهم إلى أن تصبح عودتهم إلى بلدانهم آمنة، وكرست من أجل ذلك موارد كبيرة ووضعت نظاما خاصاً باللاجئين السوريين. حيث عملت كل ما بوسعها من أجل تقديم الخدمات العمومية على أكمل وجه.

ففي مجال الرعاية الصحية يعتبر كل فرد يحمل صفة لاجئ أو ضمن نظام الحماية الدولية مغطى بتأمين صحي يستفيد من الخدمات الصحية وفق قانون الضمان الصحي

كل مستفيد من الضمان الصحي يمكن أن يتعالج ويتلقى الخدمات الصحية في المشافي الحكومية، ومن لم يستطيع تسديد مبالغ فرق الخدمات تتكفل الدولة بتسديدها

واللاجئون يستفيدون من الخدمات الصحية المقدمة في المشافي الحكومية مجاناً ومن ضمنها خدمات الحالات الطارئة في المستشفيات الحكومية.

وحسب المعطيات الأخيرة اليوم يتلقى أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سوري علاجه في المستشفيات الحكومية، ووفق المعطيات نفسها تم إجراء مليون ومئتي ألف عملية جراحية للاجئين السوريين في المشافي التركية حتى اليوم. كما وتم حتى الأن تقديم أكثر من 34 مليون خدمة طبية للاجئين السوريين في المشافي الحكومية.

يعمل اليوم في مخيمات اللجوء 156 دكتور تركي إلى جانب 109 دكتور سوري إضافة إلى 186 موظف تركي و137 موظف سوري في الخدمات طبية في مخيمات اللجوء ومنذ بداية الأزمة السورية وحتى اليوم تم تسجيل 750 حالة ولادة معضمها في المشافي الحكومية.

فيما يتعلق بحقوق التعليمية لللاجئين، يوجد اليوم في تركيا بحدود 18 مليون طالب يتلقون التعليم الأساسي، ومع مجئ اللاجئين السوريين في تركيا أًضيف إلى هذا العدد ما يقارب مليون ونصف مليون طالب. وحسب القوانين التركية إن كل طفل يتراوح عمره مابين 6- 13 عاما يخضع للتعليم الإلزامي. من خلال سياسات وزارة التربية الوطنية في هذا المجال تم تسجيل 60% من الأطفال السوريين في المدارس، من جهة أخرى لايزال هنالك أعداد كبيرة من الأطفال السوريين الذين لم يسجلوا في المدارس بعد، حيث تعمل وزارة التربية جاهدة من أجل تأمين حصولهم على التعليم.

ومن يرغب من اللاجئين بالاستمرر بالتعليم في مرحلة التعليم المتوسط ويمتلك شهادة مدرسية من بلده يتم منحة معادلة شهادة ويستمر من حيث ترك التعليم ومن لم يمتلك شهادة ويرغب بالاستمرار بالتعليم يتم أخضاعه لإمتحان تحديد مستوى التعليمي ويبادر بالالتحاق حسب نتيجة الإمتحان.

ومن يرغب بمواصلة التعليم العالي يقدم على مؤسسات التعليم العالي بعد معادلة شهادته ويخضع للإمتحانات التي تجريها الجامعات وعلى ضوء نتيجة الإمتحان يتم تسجيله في الأقسام والكليات الجامعية.

اليوم يوجد 620 ألف طالب لاجئ يتلقى التعليم في المدارس الحكومية في تركيا، و 222 ألف لاجئ يتلقى التعليم في المراكز التعليمية المؤقتة، ويتلقى حوالي 70 ألف لاجئ التعليم المهني في تركيا. كما يبلغ عدد الطلاب اللادئين السوريين الذين يواصلون تحصيلهم في الجامعات التركية 14 ألف و747 طالب وأن 20% من هؤلاء الطلاب يواصلون تعليمهم بمنح جامعية من الحكومة التركية

ومن أجل تشجيع اللاجئين لإرسال أبنائهم إلى المدراس قدمت وزارة التربية بالتعاون مع وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ومؤسسة الهلال الأحمر التركي ومنضمة الأمم المتحدة لحماية حقوق الأطفال على تقديم مساعدات نقديم مشترطة للتعليم.

فيما يتعلق بمجال الخدمات القانونية فإن المساعدات القانونية تكون متاحة في القضايا المرفوعة ضد القرارات الإدارية بما فيها قضايا المتعلقة بطلبات الحماية الدولية المرفوضة والمسحوبة والأمور الإدارية الأخرى فضلاً عن قضايا الزواج والطلاق. حيث تعين المحاكم محاميا بموجب نظام المساعدة القانونية عن الطلب، وفي إجراءات الجنائية أيضا قد تعين المحكمة محاميا وفق ظروف معينة.

ويخضع اللاجئون في حالات الزواج والطلاق لقوانيين بلد اللجوء، لهذا السبب فهم مضطريين للخضوع للقوانيين التركية فيما يتعلق بشروط الزواج ومن أهمها شرط العمر حيث يلزم على المتقدم للزواج بلوغ السن القانوني وهو 18 عاماً. وفي حالات الطلاق فأن الجهة المعنية هي محاكم الأسرة حيث يتم المراجعة إلى تلك المحاكم، وفي حالات دعاوي الوصاية على الأطفال يحق للأطراف فتح دعاوي وصاية في نفس المحاكم، حيث يصدر القرارات في المحاكم وفقا لمصلحة الأطفال. وفي حالات الطلاق بالتفاهم يتم توقيع مذكرات تفاهيم بين الطرفين.

وفيما يخص حق حصول اللاجئين على الجنسية التركية، بإمكان اللاجئين بعد استفاء الشروط اللازمة تقديم طلب حصول على الجنسية التركية. وحسب معطيات وزارة الداخلية التركية فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين ممن حصلوا على الجنسية التركية حتى تاريخ 1 أغسطس 2019 92 ألف و280 شخص.

وفي مجال حق العمل ليس هنالك أي عائق أمام الأجانب من أجل الحصول على أذن عمل في تركيا، ومن يرغب من اللاجئين في العمل في تركيا يلزم عليه الحصول على إقامة سارية المفعول، وتحل وثائق الحماية الدولية التي يمتلكها اللاجئين في تركيا محل الإقامة. حسب معطيات وزارة الأسرة والعمل والخدمات الأجتماعية لقد تم منح 31 ألف 185 إذن عمل للاجئين السوريين حتى بداية 2019. وحسب معطيات وزارة التجارة قد بلغ عدد الشركات التي تتضمن شركاء سوريين 15 ألف و159 شركة.

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية تعمل وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية إلى تقديم خدمات مختلفة للاجئين من خلال إقامة مراكز الخدمات الاجتماعية في مديرياتها في المدن التركية وتشمل هذه الخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والمشورة والتدريب وتعمل هذه المراكز على نوعين من البرامج الدعم الاجتماعي الاقتصادي مساعدة الرعاية المنزيلة للمعاقين، كما تقدم البلديات المساعدات للاجئين وتختلف انواع المساعدات من بلديات اعتمادا على موارد كل بلدية ويمكن أن تشمب هذه المساعدات الفحم والطرود الغذائية والملابس وغيرها. كما يقدم الهلال الأحمر التركي برامج مساعدات نقدية لتلبية احتياجات مليون وثلاث مئة ألف أسرة اللاجئة التي تعيش خارج المخيمات.

منذ بداية الأزمة السورية إلى اليوم بلغ مجموع ما أنفقته تركيا على اللاجئين 31 مليار دولار، هذا الإنفاق تم بالشكل التالي، 6 مليار ونصف مليار دولار على مستوى الإدارات المحلية، مليار ونصف مليار دولار على مستوى منظمات المجتمع المدني، والباقي على مستوى الحكومة المركزية. ومن ضمن منظمات المجتمع المدني التي قدمت المساعدات الإنسانية للاجئين في تركيا الهلال الأحمر التركي مؤسسة الكوارث والطوارئ وقف الديانة التركي، كما تم أرسال ما مجموعه 35 ألف و373 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية إلى سوريا، كما ساهمت نقابة موظفي التربية والتعليم بإطلاق حملات مساعدات للاجئين السوريين في تركيا وسوريا.

من خلال المعطيات أعلاه يمكن أن نقول بأن الهجرة واللجوء هي عملية لها تأثيرها العميق على الحياة الدول من الناحية الاجتماعية والنظام التربوي والحياة العملية والنسيج الاجتماعي. تركيا التي تعرضت إلى أكبر موجة للهجرة في التاريخ المعاصر أتخذت موقفاً إنسانياً ووجدانياً وعملت على تطبيق سياسة الباب المفتوع، وبعد 8 سنوات من هذه الأزمة الإنسانية لاتزال تطور سياسات لإدارة هذه الأزمة. ومن جهة أخرى الهجرة تعتبر نتيجة، فهي نتيجة لرغبات الامبريالية والرأسمالية في إمتصاص الموارد. ونعلم جيداً بدون أن نقضي على الأسباب لن نستطيع أن نصلح أضرار التي تخلفها الهجرة.